مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

دور أدوات التحليل الإئتماني في تجنب مشكلة تعثر الإئتمان البنكي - دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر -

فخاري فاروق،[1] سعيدي يحيى [2]

1- طالب دكتوراه، تخصص بنوك بقسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الإستراتجيات والسياسات الإقتصادية بالجزائر، جامعة محمد بوضياف- المسيلة.
Farouk_fakhari@yahoo.fr

2- أستاذ التعليم العالي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الإستراتجيات والسياسات الإقتصادية بالجزائر،
جامعة محمد بوضياف- المسيلة.
yahiasaidi@yahoo.co.uk

ملخص-

يتناول هذا المقال تحليل إحدى أهم المشاكل التي تواجه العمل البنكي، يتعلق الأمر بمشكلة التعثر الإئتماني وتفادي الوقوع في مخاطره وتجنب آثارها السلبية على ربحية واستمرارية عمل البنوك عن طريق استخدام أدوات التحليل الإئتماني. تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزئين، تناول الجزء الأول أهم أدوات التحليل الإئتماني المستخدمة في تسيير المخاطر الإئتمانية والتنبؤ بإشكالية التعثر الإئتماني، وذلك بعرض وتحليل كيفية استخدام كل من المبادئ الجيدة لمنح الإئتمان البنكي، النسب المالية ،مؤشرات التوازن المالي، النماذج الإحصائية الحديثة. أما الجزء الثاني تم فيه إسقاط الجانب النظري على واقع البنوك العاملة في الجزائر و ذلك من خلال استخدام إستبيان شمل المهنيين في القطاع البنكي لكل من ولايات المسيلة، برج بوعريريج و سطيف.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: اعتماد البنوك التجارية العمومية الجزائرية على عملية التحليل الإئتماني التقليدي مع افتقارها للأساليب الحديثة في حين اعتماد البنوك الخاصة على الطريقتين.

الكلمات المفتاحية: التعثر الإئتماني، المخاطر الإئتمانية، التحليل الإئتماني، أدوات التحليل الإئتماني.

The role of credit analysis tools to avoid the problem of credit default in banks
-Case study of a group of commercial banks operating in ALGERIA-

Abstract-

This article deals with an analysis of the most important problems facing banking work, it comes to the problem of credit default and avoids the risks and the negative impact on the profitability and the continuity of the work of the Banks through the use of credit analysis tools. The study was split into two parts, The first part focuses on the most important credit analysis instruments used to manage credit risk, and predict the problem of credit default, by consulting and analyzing how to use all the best principles for the granting of the credit bank, financial ratios, balance indicators, statistical models . The second part was a projection of the theoretical side of the reality of banks operating in Algeria, this was done through the use of a survey of professionals in the banking sector of the states of Msila, Bordj Bou Arreridj and Setif.

The study reached several results, the most important is: Algerian public commercial banks rely on conventional credit analysis And not available for modern methods, while the adoption of private banks on both.

Keywords -

credit default, credit risk, credit analysis, credit analysis tools.

مقدمة-

يعتبر العمل البنكي عملاً مركباً بالأساس على عنصر المخاطرة، حيث يتميز هذا الأخير بالملاصقة المطلقة لكل العمليات البنكية، من هذا المنطلق ازدادت أهمية موضوع تسيير المخاطر البنكية في البنوك والبحث عن كيفية تدنية هذه المخاطر لأدنى مستوياتها، وباعتبار العملية الإئتمانية هي الدعامة

الأولى لتكوين طبيعة العمل البنكي وأكثرها تعرضا لعنصر الخسارة، هذا الأمر جعل عملية تسيير المخاطر الإئتمانية تحضى باهتمام خاص، وذلك من خلال البحث عن كيفية العمل على التطبيق السليم لأدوات التحليل الإئتماني كوسيلة لتقييم المركز المالي للعميل طالب الإئتمان، قياس خطر عملية منحه الإئتمان، ووضع الإجراءات اللازمة في تدنيتها، هذا على المستوى الجزئي، أما على المستوى الكلي، فإن الأزمات المالية العالمية وبالأخص أزمة الرهن العقاري الأخيرة وما نجم عنها من إفرازات سلبية تتعلق بتفاقم مشكلة التعثر الإئتماني، جعلت الجهود الدولية تعمل على ضرورة تطوير الأساليب التقليدية لعملية التحليل الإئتماني والعمل على استحداث أساليب علمية حديثة تمتلك القدرة على التنبؤ باحتمالات حدوث مشاكل تؤدي إلى تعثر الإئتمان البنكي الممنوح للعملاء وبالتالي تجنب وقوع البنك في خسارة قد تؤدي حتى إلى انهياره وعدم استمرارية نشاطه .

إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف تساهم أدوات التحليل الإئتماني في تدنية المخاطر الإئتمانية وتفادي مشكلة التعثر الإئتماني في البنوك التجارية الجزائرية ؟

الإشكاليات الفرعية: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة سنحاول معالجة الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مفهوم عملية تسيير المخاطر الإئتمانية ؟
- ماهي أسباب حدوث مشكلة تعثر الإئتمان البنكي ؟
- كيف تساهم كل من النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي والمبادئ الجيدة لمنح الإئتمان في قياس ومعالجة مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية ؟
- كيف تساهم الطرق الإحصائية المستحدثة في تدنية مخاطر الإئتمان والتنبؤ بتعثره في البنوك التجارية الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة سنحاول إختبار الفرضية الرئيسية الآتية :

- لا يعتمد قرار منح الإئتمان على استخدام البنك أساليب التحليل الإئتماني التي تسبق عملية منح الإئتمان الأمر الذي يقلل من احتمالات حدوث إشكالية التعثر الإئتماني.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تكوين فكرة واضحة حول عملية تسيير المخاطر الإئتمانية في البنوك، من خلال التطرق لأهم المخاطر الإئتمانية التي تواجه البنوك وإجراءات تسييرها والتقليل منها.
- التعرف على مشكلة تعثر الإئتمان البنكي، وذلك من خلال إبراز المسببات العامة التي أدت لحدوثه، وأهم الأساليب العلاجية بعد حدوثه.
- التطرق لأهم الأساليب المتعارف عليها في عملية التحليل الإئتماني، وذلك بالتركيز على أدوات التحليل المالي الأكثر شيوعا لغرض منح الإئتمان البنكي، يتعلق الأمر بالنسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، إضافة إلى التعرض لما يعرف بالمبادئ الجدية في منح الإئتمان البنكي.
- محاولة التطرق لأهم النماذج الإحصائية التي تم تطويرها واستحداثها لغرض التنبؤ بإشكالية التعثر الإئتماني في البنوك.
- استقصاء أراء المهنيين في البنوك التجارية الجزائرية حول جملة من القضايا المتعلقة باستخدام أدوات التحليل الإئتماني في التحكم في إشكالية التعثر الإئتماني، إضافة إلى الوقوف على أسباب حدوث ذلك التعثر والسبل الكفيلة لمعالجة المشكلة.

المنهج المستخدم : من أجل التوصل إلى تحقيق الأهداف السابقة الذكر وللإجابة على إشكالية هذا الموضوع تم إستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي باعتبارهما الأنسب لدراسة إشكالية تعثر الإئتمان البنكي ودرجة استخدام أدوات التحليل الإئتماني من أجل التحكم فيها، حيث تم استخلاص

الجانب النظري لأهم الدراسات والأطروحات والمقالات العلمية التي تناولت الموضوع. كما إعتمدنا أيضا على أسلوب دراسة الحالة في الشق التطبيقي من خلال دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر ، حيث تم الإستعانة بأداة الإستبيان والذي استخلصنا أسئلته من الجانب النظري للدراسة.

خطة البحث: تم تقسيم هذا البحث كالآتي :

- المحور الأول: الإطار النظري لتسيير المخاطر الإئتمانية.
- أولا : المخاطر الإئتمانية وأنواعها الرئيسية.
- ثانيا : مفهوم تسيير المخاطر الإئتمانية وتحليلها.
- المحور الثاني : مدخل لإشكالية التعثر الإئتماني في البنوك
- أولا: ماهية التعثر الإئتماني في البنوك.
- ثانيا: أسباب تعثر الإئتمان البنكي.
- ثالثا: الحلول المساعدة على التحكم في إشكالية تعثر الإئتمان البنكي.
- المحور الثالث : أدوات تحليل الإئتمان وتجنب تعثره.
- أولا : التحليل بمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.
- ثانيا : إستخدام المبادئ الجيدة في منح الإئتمان.
- ثالثا: استعمال النماذج الإحصائية .
- المحور الرابع : واقع تطبيق أدوات التحليل الإئتماني للتحكم في إشكالية التعثر الإئتماني في البنوك التجارية العاملة في الجزائر
- أولا : الإطار المنهجي للدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة
- ثانيا : تحليل أسئلة الإستبيان.
- ثالثا: مناقشة فرضية الدراسة.

المحور الأول: الإطار النظري لتسيير المخاطر الإئتمانية

أولا: المخاطر الإئتمانية وأنواعها الرئيسية

1. تعريف المخاطر الإئتمانية: يعرف محمد داود عثمان خطر الإئتمان على أنه "المتغير الأساسي المؤثر في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناجمة عن عدم السداد أو تأجيل السداد" [1]، وتعرف المخاطر الإئتمانية أيضا على أنها الخسارة المالية للبنك الناتجة عن عدم قدرة العملاء أو الأطراف الأخرى على الوفاء بالتزاماتها المالية. [2]

2. **أهم المخاطر الإئتمانية:** يمكن ذكر أهمها كالآتي:

1.2. **خطر عدم التسديد:** وهو الخطر الناتج عن عدم قدرة أو عجز المدين (المقترض) على تسديد كل أو جزء الدين والفوائد المرتبطة به، إما بسبب عدم كفاءة الإدارة أو عدم نزاهة المدين في تعامله مع الدائن. أو لأنه فقد القدرة على الوفاء عند حلول تاريخ الإستحقاق إما لتوقفه عن (عسر مالي فني) أو إفلاسه (خسر مالي حقيقي). [3]

2.2. **مخاطرة الإسترداد (الإسترجاع):** إن الإستردادات في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستلمة من المقترض. [4]

3.2. **مخاطر التعثر:** هي احتمال حدوث تخلف عن السداد (Probability of default (PD، حيث يكون احتمال حصول الخطر محصورا بين 0 و1.

4.2. **مخاطر خسائر التعثر:** وهي جزء من الخسائر الناتجة عن التعرض لمخاطر التعثر (LGD) Loss risk. [5]

5.2. **مخاطر الفرصة الضائعة:** مخاطر الفرصة الضائعة تتمثل في إمكانية تفويت فرصة التعامل الإئتماني مع زبائن ذوي ملاءة مالية، بمعنى آخر فهي المخاطرة التي تنتج عن حرمان العملاء ذوي الجدارة الإئتمانية من الحصول على مبلغ إئتماني وفقدانهم كزبائن في المستقبل. [6]

ثانيا: مفهوم تسيير المخاطر الإئتمانية وتحليلها

1. تعريف تسيير المخاطر الإئتمانية: يعرف كل من Ken Brown و Peter Moles تسيير المخاطر الإئتمانية بأنها "عملية السيطرة على النتائج المحتملة

لمخاطر الإئتمان". [7]ويمكن تعريف عملية تسيير المخاطر الإئتمانية أيظا على أنها كافة الترتيبات والإجراءات الهادفة لتحديد نوعية المخاطر المصاحبة لعملية منح الإئتمان وقياسها ومن ثم وضع الأسس الكفيلة لتقليلها بما يضمن الحفاظ على أصول وربحية البنك.

2. الضوابط العامة المساعدة في تقليل وتسير مخاطر الإئتمان: حيث أن هناك مخاطر عديدة تواجه التوظيفات الإئتمانية والإستثمارية، فإنه لابد للبنك من أن يتحوط لهذه المخاطر وذلك من خلال وضع مجموعة من الضوابط التي يكون هدفها المحافظة على أموال المودعين والحافظة على المالكين ومن هذه الضوابط ما يلي: [8]

- تدعيم وتعزيز أنظمة العمل في البنك بما يساعد على الوصول إلى قرارات إئتمانية سليمة وعملية .
- تحديد السلطات والمسؤوليات الإئتمانية بشكل واضح ودقيق.
- تعزيز أجهزة التنظيم الداخلي والتأكيد على أدواته وفعالياته المختلفة.
- وضع الضوابط للحد من التوسعات الإئتمانية غير المرغوبة والإلتزام بالقواعد المصرفية والمالية المتعارف عليها.

3. **تحليل الإئتمان البنكي:** إن المقصود بالتحليل الإئتماني هو عملية تقدير درجة المخاطرة المصاحبة للعميل طالب الإئتمان وذلك باستعمال مجموعة من المؤشرات والمعايير في تحليل المعلومات المتاحة حول وضعه المالي ومدى كفاءته في مجال نشاطه للتعرف على نقاط قوته ونقاط ضعفه والحكم على مدى أحقيته في منحه المبلغ الإئتماني المطلوب. [9] كما يمكن تعريف عملية التحليل الإئتماني بأنها عملية هادفة لتقييم الجدارة الإئتمانية للعميل ومختلف العناصر المكونة لمخاطره، وذلك من أجل الوصول إلى اتخاذ القرار المناسب في منح الإئتمان من عدمه.

4. **أهداف التحليل الإئتماني:** من المستقر بنكيا أن التحليل الإئتماني هو وسيلة ذات أهمية بالغة في الوقاية من المخاطر الإئتمانية، ويتجسد ذلك بتحقيقه للأهداف الآتية :[10]

- تقليل الخسائر الإئتمانية: من الضروري جدا أن يتم الإلمام بجميع المعطيات حول العميل، وذلك من أجل التحقق من جدارته الإئتمانية والتأكد من إلتزامه بسداد حقوق الآخرين وهو ما يتطلب في عملية التحليل الإئتماني أن يتم الوقوف على عوامل مختلفة، منها ما ترتبط بالعميل كشخصيته ووضعه المالي والإداري ومنها ما ترتبط بمحيطه الخارجي كالقطاع الإقتصادي الذي ينشط فيه وهو ما يحمي البنك من مخاطرة عدم السداد ؛
- توسيع نطاق عمل البنك: مع تزايد أهمية التحليل الإئتماني، لم يعد دور البنوك يقتصر على الجانب التمويلي فقط وإنما أصبح لها دور استشاري لدى العملاء طالبو الإئتمان في شؤونهم المالية والتسييرية؛
- تطوير القدرة التنبؤية وتحديث نماذج التنبؤ: مهما بلغت القدرة التنبؤية للمحلل الإئتماني، فإنه يبقى دائما مطالبا بتطويرها، وذلك من خلال إيجاد تركيبة المتغيرات الكمية والكيفية المناسبة للتنبؤ بصفة دورية تبعا للتغيرات المستمرة على الظروف السائدة.

المحور الثاني : مدخل لإشكالية التعثر الإئتماني في البنوك

أولا: ماهية التعثر الإئتماني في البنوك

1. **تعريف تعثر الإئتمان البنكي:** يقصد بالتعثر الإئتماني "تلك التسهيلات الإئتمانية بكافة أنواعها التي حصل العميل من البنك ولم يقم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول الدين من تسهيلات إئتمانية جارية إلى أرصدة مدينة راكدة (Bad loans)، وبمرور الوقت عليها تصبح دينا متعثرا"[11]، وعموما تعرف مشكلة التعثر الإئتماني بأنها ظاهرة سلبية تحدث نتيجة وقوع خلل في العلاقة الإئتمانية بين البنك والعميل، يتمثل جوهرها في عدم قدرة البنك على تحصيل مبلغ الإئتمان وفوائده.

2. **الأبعاد الضمنية لمفهوم التعثر الإئتماني :** يشتمل المفهوم المضموني لمشكلة تعثر الإئتمان البنكي على أربعة أبعاد هي: [1 2]

- البعد المادي: أي الحجم الذي بلغته الديون المتعثرة في قياساتها وأبعادها المختلفة
- البعد الصوري: أي مدى القدرة على التكيف والتعايش معها.
- بعد السببية الفاعلة: أي الفعل الذي أحدثه الباعث المسبب لإحداث الظاهرة.
- بعد الهدف المنشود: أي الإحتمالات المستقبلية التي سوف تحدثها أسباب التعثر في المنظمة المتعثرة وكل من له ارتباط أو علاقة بهذه المنظمات من موردين وموزعين ومصاريف وجهات حكومية ومساهمين أيضا.

ثانيا: أسباب تعثر الإئتمان البنكي

1. الأسباب ذات العلاقة بالبنك: إن تسجيل قصور في عملية التحليل الإئتماني ومختلف الإجراءات الإحترازية المحيطة بعملية منح الإئتمان البنكي، من شأنها أن تسهم بشكل كبير في خلق مشكلة التعثر الإئتماني، وبالتالي فإنه من بين أهم المسببات التي يجب الوقوف عندها وتحليلها هي تلك المسببات التي يتحمل فيها البنك قدرا مهما من مسؤولية حدوث مشكلة تعثر الإئتمان الذي تمنحه لعملائها. ويمكن إيجاز أهم تلك الأسباب في العناصر الآتية:

- حدوث أخطاء في تقدير قيمة الضمانات.
- قصور في البحث والمتابعة الإئتمانية واتخاذ قراراتها.
- أخطاء في تقدير مخاطر تمويل المشاريع والمبالغة في الربحية.
- الوقوع في مخاطر التركيز الإئتماني.
- الإدارة السيئة وتدني الكفاءة الإدارية في البنوك .
- سيطرة اليأس والإحباط الإداري.

2. الأسباب ذات العلاقة بالعميل (المؤسسة) طالب الإئتمان البنكي: يتحمل العميل طالب الإئتمان البنكي القدر الكافي من مسؤولية نشوء مشكلة التعثر

الإئتماني، وتعود أسباب ذلك إلى عدة عوامل لها علاقة بشخص العميل ولأسباب أخرى تعود إلى عوامل ذات علاقة بمشروع العميل المطلوب تمويله. وتتلخص هذه العناصر كالآتي:

- سوء الإدارة الفنية للعميل (عدم امتلاك العميل للمهارات والكفاءات الإدارية اللازمة في إدارة مشروعه).
- سوء الإدارة المالية للعميل(سوء التخطيط المالي لتمويل نشاطه، بما يترتب عليه وجود خلل في هيكلة التمويل نتيجة زيادة اقتراضه عن القدر المطلوب). [13]
- قصور في تسيير العملية الإنتاجية.
- عدم قيام المنشأة على أساس إقتصادي سليم.
- سوء تخطيط العمليات الإنتاجية.
- نقص بعض عناصر الإنتاج.
- مشاكل في تسيير العمليات التسويقية.

3. **الأسباب الخارجة عن تحكم البنك والعميل (الظروف المحيطة بهما):** تحدث مشكلة تعثر الإئتماني البنكي أيضا نتيجة لعدة عوامل خارجة عن تحكم كل من البنك والعميل، يتعلق الأمر بعدة أسباب ذات علاقة بظروف السياسات الإقتصادية المحيطة بكل من العميل والبنك، وكذلك ظروف ذات علاقة بالعوامل السياسية والإجتماعية والقانونية.

ثالثا: الحلول المساعدة على التحكم في إشكالية تعثر الإئتمان البنكي

1. **الأساليب الوقائية لمعالجة بوادر التعثر الإئتماني:** إن قيام المحلل الإئتماني بعملية المتابعة السليمة لمبالغ الإئتمان البنكي الممنوح للعملاء، تمكنه من الإستدلال على المؤشرات السلبية التي توحي بحدوث مشكلة التعثر الإئتماني، الأمر الذي يجعله يتبع مجموعة من الأساليب الوقائية لتفادي الإشكالية .

1.1. الأساليب الوقائية في تجنب التعثر الإئتماني قبل ظهور مؤشراته:

- سلامة قرار منح الإئتمان والتأكد من إستعمال الإئتمان البنكي في الغرض الذي منح لأجله.
- عدم تجاوز السقوف الممنوحة للعميل ومراقبة حساب العميل وأوضاعه المالية.
- مراقبة الأحوال الإقتصادية العامة للدولة والعوامل المؤثرة فيها

2.1. المراحل الوقائية في تجنب التعثر الإئتماني بعد ظهور مؤشراته:

- مرحلة وصف الإئتمان البنكي على أنه إئتمان مشكوك في تحصيله.
- مرحلة تقصي الأسباب المؤدية لبروز مؤشرات حدوث التعثر الإئتماني.
- مرحلة تقييد الإئتمان في الحسابات المشكوك في تحصيلها.
- مرحلة إعداد البيانات اللازمة لمتابعة الإئتمان المشكوك في تحصيله.
- مرحلة تكوين مخصص لتغطية احتمالات تعثر الإئتمان.

3.1. الأساليب العلاجية للتعثر الإئتماني بعد وقوعه: تقوم البنوك باتباع مجموعة من الأساليب والتقنيات العلاجية بهدف تحصيل مبالغ عملياتها الإئتمانية المتعثرة. ويمكن ترتيب العناصر العلاجية حسب كل مرحلة إلى الآتي:

- مرحلة التفاوض مع العميل وتحصيل الإئتمان المتعثر بشكل ودي.
- عملية تسوية الإئتمان المتعثر (مجموعة النشاطات المتصلة والكافية التي تهدف إلى الإسترجاع الكلي لمبلغ الإئتمان وتتمثل في : إعادة الجدولة، تعويم نشاط العميل، رسملة دين العميل المتعثر، دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى، شراء بعض أصول المقترض أو المشروع).
- مرحلة تصفية الإئتمان البنكي المتعثر (السير بالإجراءات القانوينة، مرحلة إعدام الإئتمان البنكي المتعثر وإقفال ملفه).

المحور الثالث: أدوات تحليل الإئتمان وتجنب تعثره

أولا: التحليل بمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

1. **التحليل بمؤشرات التوازن المالي:** يهتم محلل الإئتمان في البنوك بتحليل مدى قدرة تمويل المؤسسة طالبة الإئتمان لأصولها المتداولة عن طريق أموالها

الدائمة، وهذا ما يجعل المؤسسة تبحث دائما عن الوضعية التي تحقق الشرط الأدنى للتوازن المالي. ولدراسة شروط التوازن المالي وعلاقتها بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة وكذلك تحديد المخاطر المحيطة بها، يهتم المحلل الإئتماني بتحليل كل من مؤشرات التوازن المالية الآتية :

- رأس المال العامل ؛
- إحتياجات رأس مال العامل ؛
- الخزينة .

1.1. رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل.[14] ويحسب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين:

أ- في الأجل الطويل :

رأس مال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

ب- في الأجل القصير :

رأس مال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

2.1. إحتياجات رأس مال العامل:[15] تعبر احتياجات رأس مال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الإستغلال التي لم تغط من طرف المواد الدورية. ويحسب الإحتياج في رأس مال العامل كالتالي:

احتياج رأس مال العامل = (قيم الإستغلال + القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

3.1. الخزينة: هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية)، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل. تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين :

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

الخزينة = رأس مال العامل - إحتياجات رأس المال العامل

بالنسبة لمحلل الإئتمان، فإن تقييم خطر الإئتمان واتخاذ قرار منح الإئتمان من عدمه بالإستناد إلى مؤشرات التوازن المالي يكون كالآتي :

- رأس مال العامل >احتياج رأس مال العامل⇦ الخزينة>0: خزينة المؤسسة في هذه الحالة موجبة، وبالتالي فإن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها في آجالها المحددة، وعليه فإن محلل الإئتمان البنكي يمكن أن يسجل نتيجة إيجابية تتجه نحو منح الإئتمان (مع ضرورة توفر الشروط الأخرى الإيجابية في منح الإئتمان).
- رأس مال العامل < احتياج رأس مال العامل ⇦ الخزينة <0: خزينة المؤسسة في هذه الحالة تسجل عجزا وستواجه صعوبات في تسديد استحقاقاتها في آجالها المحددة، وعليه فإن محلل الإئتمان سيسجل نتيجة سلبية مبدئيا نحو قرار منح الإئتمان.
- رأس مال العامل = احتياج رأس مال العامل ⇦ الخزينة =0: خزينة المؤسسة في حالتها المثلى، وهي تدل على الإستخدام الأمثل لموارد المؤسسة والتحكم الجيد في سيولتها، وعليه فإن محلل الإئتمان يسجل نتيجة إيجابية نحو قرار منح الإئتمان.

2. **التحليل بالنسب المالية:** إن النسب المالية عبارة عن كسور رياضية ذات مدلول تجمع بين متغيرين من بنود القوائم المالية، يقوم المحلل الإئتماني بالإستعانة بها في الإسترشاد بالوضعية المالية (الحالية والمستقبلية) للعميل طالب الإئتمان (أفراد أو مؤسسات).

1.2. أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل الإئتماني: إن إدارة الإئتمان تستطيع أن تشتق نسب مالية أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين بعض البيانات المحاسبية شرط أن تكون نتيجة هذه العلاقة ذات مدلول معين يعطي تفسيرا لأحد جوانب الأداء للعميل المحتمل.[16] ومن بين أهم هذه النسب نجد النسب الآتية :

1.1.2. نسب السيولة: تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الإئتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.[17] و تشتمل هذه النسبة على النسب الآتية:

- نسب التداول: نسبة التداول تؤشر قدرة المنشأة على تلبية إلتزاماتها المستحقة، التي يجب أن تلبيها من فقرة النقد. وإن المعيار الأكثر قبولا لهذه النسبة هو أن تكون الأصول المتداولة ضعف الخصوم المتداولة، أي أن تكون النسبة (1:2).[18] ويتم حساب هذه النسبة بالمعادلة أدناه :

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

- نسبة السيولة السريعة: يعد المخزون عموما من أبطأ الأصول المتداولة وأقلها سيولة، وعند استبعاده من المجموع، فإن الأصول المتداولة المتبقية هي يمكن تحويلها إلى نقد بشكل سريع من دون إنخفاض في قيمتها. وإن المعيار الأدنى لهذه النسبة هو (1:1). [19] ويتم حساب النسبة المذكورة بموجب الصيغة التالية:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون / الخصوم المتداولة

2.1.2. نسب النشاط أو الأداء (معدلات الدوران): يطلق على مجموعة النسب هذه أيضا نسب إدارة الموجودات وتقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على أنواع الأصول،[20] ويمكن تقسيم هذه النسب أو المعدلات في مجموعتين رئيسيتين:[21]

- نسب ومعدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة، وتشمل ما يلي:

- معدل دوران الذمم المدينة :

= صافي المبيعات / رصيد المدينين

- متوسط فترة التحصيل:

= 360 / معدل دوران الذمم المدينة

يقيس المعدلان كفاءة إدارة الإئتمان ومدى فاعلية سياسات الإئتمان والتحصيل. وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس بالعكس.

- معدل دوران الذمم الدائنة:

= تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين

- متوسط فترة الإئتمان :

= 360 / معدل دوران الذمم الدائنة

يقيس المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء. لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الإئتمان كلما كان مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة .

3.1.2. نسب المردودية: وهي النسب التي تقيس مردودية المؤسسة بمقارنة نتائجها المحققة مع حجم ممتلكاتها وأصولها المستخدمة.[22] من أهم نسب المردودية المستعملة في التحليل الإئتماني نجد النسب الآتية :

- نسبة القيمة المضافة:

=(القيمة المضافة/ رقم الأعمال الصافي) أو (القيمة المضافة/ الإنتاج)

- نسبة مردودية الأموال الخاصة:

= النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

- نسبة الهامش الخاص للإستغلال:

= الفائض الخام للإستغلال / رقم الأعمال خارج الضريبة

4.1.2. نسب المديونية: تهدف هذه النسب إلى التعرف على مصادر التمويل الداخلية والخارجية التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل أصولها والأهمية النسبية لكل منها ومدى كفاية أموالها الخاصة لمواجهة إلتزاماتها.[23] وتضم هذه المجموعة فئة من النسب ذات الإستعمال الواسع في عملية التحليل الإئتماني نجملها في الآتي:

- نسبة المديونية (نسبة التمويل الخارجي): توفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل أصولها. [24]

= مجموع الديون / مجموع الأصول

- نسبة التمويل الخاص (التمويل الذاتي): وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة.

الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

- نسبة الإستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل إقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها مثقلة بالديون. [25] وتكتب نسبة الإستقلالية المالية كما يلي:

= الأموال الخاصة / مجموع الديون

ثانيا : إستخدام المبادئ الجيدة في منح الإئتمان

1. **نظام 5 C's of Credit) Cs Of Credit)**: يقوم محلل الإئتمان وفق هذا المعيار بتحليل خمس معايير للعميل طالب الإئتمان البنكي، حيث تشير هذه المعايير للشروط الأدنى التي يجب أن يتمتع بها العميل من أجل منحه الإئتمان، وفيما يلي توضيح لماهية هذه المعايير: [26]

- القدرة Capacity: أساس هذا المعيار هو تقدير مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته اتجاه شركة الأعمال.
- الشخصية Character: ويتركز هذا المعيار حول خصائص الفرد الأخلاقية والقيمية التي تؤثر على مدى إلتزامه بتعهداته أمام شركة الأعمال.
- رأس المال Capital: يشير هذا المعيار إلى ثروة المقترض .
- الضمان Collateral: يشير هذا المعيار إلى مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق الإئتمان.

- **الظروف** Conditions: **يقصد بالظروف هنا هي الظروف البيئية المحيطة بالعميل من ضمنها الظروف الإقتصادية.**

2. **نظام 5 P's of Credit: تعزز إدارة الإئتمان قرارها الإئتماني بتحليل إئتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف بـ** 5 Ps**، وتحتوي هذه المعايير على:** [27]

- **نوع العميل** People: **يقيم الوضع الإئتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصيته.**
- **الغرض من الإئتمان** Purpose: **يحدد الغرض من الإئتمان إحتياجات العميل الذي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة البنك .**
- **قدرة العميل على السداد** Payment: **يركز هذا المعيار على تحديد الإئتمان وفوائده في موعد الإستحقاق .**
- **الحماية** Protection: **هو استكشاف احتمالات وأدوات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل.**
- **النظرة المستقبلية** Perspective: **هي استكشاف أبعاد حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الإئتمان.**

3. **نظام 8 C's of Credit: يعتبر هذا النظام من أهم المعايير الحديثة في عملية التحليل الإئتماني، وما هو إلا نظرة توسعية للنظامين السابقين (** 5C's **و** 5P's**).**

4. **منهج PRISM: وهو النظرة الحديثة لمكونات التحليل الإئتماني وعناصره من وجهة نظر البنك مانح الإئتمان. والمقصود بذلك هو ما يلي :** [28]

- **التصور الواضح** Perspective: **لما سيكون عليه المشروع بعد حصوله على الإئتمان .**
- **القدرة على السداد** Repayment: **ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض وفائدته خلال الفترة المتفق عليها.**
- **الغاية من الإقتراض** Intention : **ويجب أن لا تخرج عن مضامين السياسة الإئتمانية المعمول بها في البنك.**

- **الضمانات** Safeguards: **التي ستقدم للبنك ويجب أن لا تخرج عن مضمون السياسة الإئتمانية المعمول بها في البنك.**
- **الإدارة** Management: **أي تحليل الأساليب والإجراءات والسياسات الإدارية لطالب الإئتمان بالإضافة إلى تحديد كيفية الإستفادة من مبلغ الإئتمان.**

5. **منهج تقييم الصحة المالية لطالب الإئتمان LAAP: ويتضمن هذا المنهج العناصر الآتية:** [29]

- **السيولة** Liquidity: **سيولة الشركة تعود إلى قدرة الشركة على تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها.**
- **النشاط** Activity: **مبيعات أكثر تتطلب تمويل أكبر أما من خلال التمويل بالدين أو بحقوق الملكية.**
- **الربحية** Profitability: **الأرباح المناسبة والتي تشكل أساس البناء أو الهيكل المالي للشركة.**
- **الإمكانيات** Potentials: **إن إمكانيات الشركة يمكن في المستقبل وذلك بفحص قدرة الإدارة، والموارد البشرية والموارد المالية.**

6. **التحليل الإستراتيجي للإئتمان SWOT: أيا كان المنهج الذي يختاره محلل الإئتمان في تحليل مخاطر الإئتمان فإن إنجاز هذا النوع من التحليل يتم من خلال أربع خطوات رئيسية تتمثل فيما يعرف بتحليل** SWOT **على النحول التالي :** [30]

- **تحليل مواطن القوة في العميل** Strengths؛
- **تشخيص نقاط الضعف** weaknesses؛
- **استشراف أو استكشاف الفرص المستقبلية المتاحة لنمو المنشأة** Opportunities **وذلك بقصد تقويم قدرتها على النمو؛**
- **تحديد العقبات التي تهدد استمراريتها** Threats **والتي تنشأ إما عن دخول منافسين جدد إلى السوق الذي تعمل فيه مثلا.**

ثالثا: استعمال النماذج الإحصائية

1. النماذج الإحصائية: لقد عرفت الأساليب الكلاسيكية في تحليل مخاطر الإئتمان (التحليل بالنسب المالية مثلا) العديد من الإنتقادات، الأمر الذي جعل محللي الإئتمان في البنوك (العالمية خصوصا)، يتجهون نحو إستخدام أساليب علمية أكثر حداثة، أثبتت فعاليتها في مجال التنبؤ بمشاكل التعثر الإئتماني والتقليل من حدة مخاطره .

1.1. تحليل الإنحدار اللوجستي (الدالة اللوجستيكية) Logistic regression:

الإنحدار اللوجستي هو تقنية تهدف إلى بناء نموذج تنبؤي بقيمة متغير تابع فئوي ثنائي وذلك انطلاقا من نتيجة احتمال انتمائه إلى إحدى الفئتين أو المجتمعين الجزئيين (يأخذ إحدى القيمتين 0 أو 1)، وفيما يخص علاقة تحليل الإنحدار اللوجستي بقياس مخاطر الإئتمان البنكي للمؤسسات والتنبؤ باحتمال تعثرها فإنه بتمهيد الدالة الإحتمالية للمتغيرات التي تؤدي إلى تعظيم القيمة الإحتمالية يتم تحديد النسب المالية التي يمكنها تحديد احتمال فشل الشركة أو نجاحها[31]. ويمكن كتابة نموذج الإنحدار اللوجستي في حالة متغير مستقل واحد كالآتي:[32]

$$\mathbf{Log_e}\left[\frac{P}{1-P}\right] = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 X$$

وبصورة أخرى:

$$\left[\frac{P}{1-P}\right] = e^{\hat{B}_0 + \hat{B}_1 X} \Rightarrow p = \frac{e^{\hat{B}_0 + \hat{B}_1 X}}{e^{\hat{B}_0 + \hat{B}_1 X}}$$

حيث:

P: احتمال وقوع الحدث محل الإهتمام (حدوث التعثر الإئتماني).

1-P: احتمال وقوع الحدث ليس محل الإهتمام (عدم حدوث التعثر الإئتماني)

$\left(\frac{P}{1-P}\right)$: نسبة الترجيح للحدث محل الإهتمام (odds).

Log_e هو اللوغاريتم الطبيعي، **e=2.7182818284**

$Log_e\left(\frac{P}{1-P}\right)$: اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الترجيح أو اللوجيت.

وبذلك يمكن كتابة معادلة الإنحدار في حالة وجود عدد K من المتغيرات المستقلة على الصورة:

$$\mathbf{Log_e}\left(\frac{P}{1-P}\right)= \hat{B}_0 + \sum_{i=1} \hat{B}_i X_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 X_1 + \hat{B}_2 X_2 + \ldots + \hat{B}_k X_k$$

2.1. طرق التنقيط الحديثة:

- **طريقة القرض التنقيطي** Credit scoring: **هي تقنية إحصائية تعمل على ربط مخاطرة عدم استرجاع القرض بسلم التنقيط.**[33] **وتعتمد هذه الطريقة في تطبيقها على ما يعرف بطريقة التحليل التمييزي** discriminant analysis **والذي يعرف على أنه " طريقة علمية تهدف إلى تصنيف العملاء في مختلف فئات مخاطر الإئتمان، حيث يستعمل التحليل التمييزي العوامل المسببة لمخاطر الإئتمان في تشكيل مدخلاته"**[34]**.**

ويأخذ الشكل الرياضي العام لدالة التمييز المعادلة الآتية:[35]

$$\mathbf{Z}= C_1x_{1j}+C_2x_{2j}+\ldots..+C_nX_n+ \alpha$$

حيث:

Z: **القيمة التمييزية الناتجة عن تطبيق المعادلة التمييزية أعلاه.**

C: **المعاملات التمييزية للمتغيرات التمييزية.**

X: **المتغيرات المستقلة التمييزية.**

α: **عدد ثابت**

n: **عدد المتغيرات المستقلة المكونة للمعادلة التمييزية.**

- **طريقة رجال القرض: ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم "CREDIT MEN" والذي يقصد به رجال أخصائيون في دراسة القروض البنكية يقومون باتخاذ قرار منح القروض البنكية اعتمادا على مبدأ أساسي هو إضافة بعض المؤشرات الإقتصادية التنظيمية إلى جانب المؤشرات المالية.**[36]
- **طريقة نقاط المخاطرة:**[37] **من أجل قياس مخاطرة القرض وجب توفر المعلومات الكافية حول المؤسسة الطالبة للقرض المالية منها والنوعية، ولمعالجتها استخدمت عدة طرق إحصائية من بينها طريقة نقاط المخاطرة**

والتي تعتمد في عملها على مجموعة المعايير النوعية، على أساسها يتم اتخاذ القرار بشأن المؤسسة بعد تنقيطها وفق سلم مقترح عليها.

- طريقة التنقيط المالي Financial scoring: تعد طريقة التنقيط المالي من أهم الطرق التي طورت من أجل التقويم المالي للأهلية الإئتمانية للمقترضين سواء على المدى الطويل أو القصير، فهي إذا أداة أخرى قد أضيفت في يد المصارف قصد الحكم على نوعية مخاطرة القرض.

3.1. طريقة الشبكات العصبية الإصطناعية Artificial neural network: هي تقنية مستوحاة من تنظيم العقل البشري وكيفية أدائه، حيث أنها تسمح بتخزين المعلومات من التجارب السابقة واستعمالها لحل مشاكل جديدة.[38]

تعتبر الشبكات العصبية في شكلها البسيط في حالة مماثلة لمعادلة الإنحدار البسيط وذلك بالنظر في المعادلة التالية: $Y= w_0 + \sum_{j=1}^{n} {}_{+}W_i X_i$

حيث:

Xi: عبارة عن المتغيرات المستقلة المعتبرة.

Y: المتغير التابع المعبر عن النتيجة (المخرجة)

Wi: عبارة عن الأوزان الترجيحية (قيم ثابتة) المرافقة للمتغيرات المستقلة.[39]

4.1. طريقة الأنظمة الخبيرة Expert system : برامج ذكية تماثل الخبرة البشرية وتفوق العملية الذهنية لدى الخبير وهذا يعنى أن خصائص النظم الخبيرة تتمثل في الخبرة والإستنتاج والعمق والإستنباط والتزود المستمر بالمعلومات من أجل التوصل إلى حلول لمشاكل معينة. ومن الأمثلة الشائعة حول أنظمة الخبرة المطبقة في المجال المالي نجد: (Taxadvisor) في مجال المراجعة المحاسبية و(Finex) في مجال التحليل المالي و(Event) في تشخيص النمو الاقتصادي للمؤسسة، وبالتالي نجد أن نظام الخبرة بإمكانه أن يكون وسيلة مساعدة لحلول المشاكل التي تطرح على مستوى القروض البنكية.[40]

الشكل رقم (01): تجنب إشكالية التعثر الإئتماني

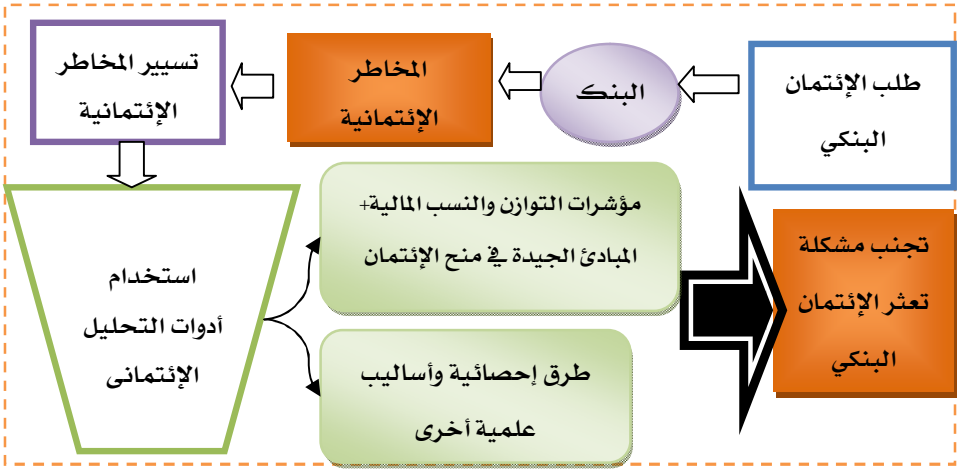

المرجع: من إعداد الباحثين

المحور الرابع : **واقع تطبيق أدوات التحليل الإئتماني للتحكم في إشكالية التعثر الإئتماني في البنوك التجارية العاملة في الجزائر**

أولا : الإطار المنهجي للدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

1. محددات الدراسة: تتمثل محددات الدراسة فيما يلي:

1. 1. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة الميدانية على البنوك العاملة في الجزائر وذلك على مستوى كل من ولاية المسيلة، برج بوعريريج و سطيف.

2.1. الحدود الزمنية: يحدد الإطار الزمني للدراسة خلال الفترة ما بين (2012- 2016).

2. متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات هذه الدراسة فيما يلي:

1.2. المتغير التابع: تمثل في مشكلة التعثر الإئتماني في البنوك

التعثر الإئتماني في البنوك ⇦ (Y)

2.2. المتغيرات المستقلة: إشتملت على نوعين من المتغيرات:

1.2.2. متغير مستقل رئيسي: تمثل في عملية التحليل الإئتماني في البنوك

التحليل الإئتماني في البنوك ⇦ (X)

2.2.2. متغيرات مستقلة ثانوية:

X_1: الأساليب العلمية للتحليل الإئتماني في البنوك.

X_2: النماذج الإحصائية للتحليل الإئتماني والتنبؤ بتعثره في البنوك.

3. مجتمع وعينة الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، سواء بنوك عمومية أو بنوك خاصة، أما العينة (عينة غير إحتمالية هادفة) فقد إستهدفت الموظفين المختصين بالإئتمان البنكي للبنوك التجارية المتواجدة في ولايات: المسيلة، برج بوعريريج، سطيف.

أما البنوك المشاركة في الإجابة فهي: بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR، بنك التنمية المحلية BDL، بنك الجزائر الخارجي BEA، القرض الشعبي الوطني CPA، صندوق التوفير و الإحتياط- بنك CNEP- Banque، البنك الوطني الجزائري BNA، بنك البركة الإسلامي،Albaraka-Banque، سوسيتي جنرال الجزائرSociété Générale Algérie ، بي إن بي باريبا BNP Paribas ،ترست بنك الجزائر Trust-Bank Algéria،البنك العربي Arab Bank، نتكسيس بنك Natixis Banque.

تم توزيع 89 إستمارة إستبيان شملت مجموعة من المسؤولين في البنوك لمختلف الولايات المذكورة سابقا، 67 منها استرجعت و22 منها لم تسترجع، حيث تم الإعتماد في الغالب على أسلوب الإتصال المباشر بأفراد العينة في جمع البيانات، وفي باقي الحالات تم الإعتماد على طريقة المقابلة الشخصية.

4. **صدق الإستبانة والأدوات المستخدمة في معالجتها:** قبل توزيع الإستمارات خضعت لتحكيم بعض الأساتذة المختصين، وبعض المهنيين في ميدان البنوك، وهذا بهدف التأكد من شمولية الأسئلة ووضوحها وهذا ما يعرف بالصدق الظاهري لأداة الدراسة. وبهدف معالجة البيانات وتحليل نتائج الدراسة تم إستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية والمعروف باسم SPSS، حيث تم إستخدام النسخة 23، كما تم إستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- المقاييس الوصفية (التكرارات النسبية والمطلقة).
- الإحصاء الإستدلالي (إختبار مربع كاي - كا^2 khi-deux).

وبغية إختبار ثبات أسئلة الإستبانة تم إستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) على الإجابات الموزعة على 22 بنكا والذي بلغت قيمته 0.83 وهي قيمة تزيد على القيمة المقبولة إحصائيا والمقدرة بـ 0.60 وهذا يعني أن المقياس والمتمثل في الإستبيان غير متناقض مع نفسه، أي أن المقياس سوف يعطي نفس النتائج باحتمال متساوي لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة.

الجدول رقم (01): معامل الثبات ألفا كرونباخ

N of Items	Cronbach's Alpha
31	,838

المصدر: نتيجة إختبار الثبات من برنامج spss

ثانيا. تحليل أسئلة الإستبيان :

1. **تحليل المعطيات المتعلقة بالبيانات الشخصية للعينة:** من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن نسبة 61% من مستجوبي عينة الدراسة في البنوك يحملون شهادة الليسانس وهي النسبة الأعلى، تليها نسبة 18% للأفراد المتحصلين على شهادة شهادة الماستر، ثم 15% للأفراد المتحصلين على شهادة الدراسات العليا للبنوك وفي الأخير 06% لمن يحملون لشهادة الماجستير.

الجدول رقم (02): توزيع المستجوبين حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
شهادة الدراسات العليا للبنوك	10	%15
اليسانس	41	%61
ماجستير	04	%06
ماستر	12	%18
المجموع	67	%100

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات SPSS

كما تفرعت المسميات الوظيفية لمستجوبي عينة الدراسة بين أربعة فئات: موظف في مصلحة الإئتمان؛ رئيس مصلحة الإئتمان ؛ نائب مدير البنك؛ مدير البنك، ويتضح من خلال الجدول رقم (03) أن أغلبية أفراد العيينة كانوا من الموظفين في مصلحة الإئتمان بنسبة 61.19%، تليها فئة رؤساء مصلحة الإئتمان بنسبة 17.91%، ثم نسبة 14.92% لفئة نائب مدير البنك أما نسبة 5.98% فكانت لمدراء البنوك.

الجدول رقم (03): توزيع المستجوبين حسب المسمى الوظيفي

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
موظف في مصلحة الإئتمان	41	%61.19
رئيس مصلحة الإئتمان	12	%17.91
نائب مدير البنك	10	%14.92
مدير البنك	4	%5.98
المجموع	67	%100

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات SPSS

أما بخصوص الخبرة المهنية كانت النسبة الأكبر للأفراد ذوي الخبرة المهنية الأقل من عشر سنوات بـ 59.70%، ثم تليها نسبة 16.41% للأفراد ذوي الخبرة مابين 10 إلى 20 سنوات، تليها نسبة 13.43% للأفراد ذوي الخبرة الأكثر من 20 إلى 30 سنة، وفي الأخير نسبة 10.46% للمستجوبين الأكثر من 30 سنة عمل، وهذا ما يدل على أن البنوك التي شملتها الدراسة لا تعتمد بالدرجة الأولى على الموظفين ذوي الخبرة المهنية المرتفعة.

الجدول رقم (04): توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 10 سنوات	40	%59.70
من 10 إلى 20	11	%16.41
من 20 إلى 30 سنة	09	%13.43

أكثر من 30 سنة	7	%10.46
المجموع	67	%100

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات SPSS

2. تحليل الأسئلة المتعلقة بأسباب حدوث إشكالية التعثر الإئتماني في البنوك التجارية وكيفية تسييرها

1.2. تحليل أسباب حدوث إشكالية التعثر الإئتماني في البنوك التجارية:نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن 41% من أفراد عينة الدراسة يرجعون سبب تعثر الإئتمان البنكي إلى عدم وجود متابعة سليمة للعملية الإئتمانية، ويعود سبب ذلك وحسب ما أكدته المقابلات الشخصية التي تم إجراءها مع مسؤولي الإئتمان أنه في كثير من الحالات يتم تقديم بيانات مكان العنوان بشكل خاطئ(تزوير الوثائق) من طرف العميل طالب الإئتمان، وهذا يعكس صورة غير حقيقية عن العميل ووضعه المالي.

بينما 35% من أسباب تعثر الإئتمان البنكي أرجعت إلى عدم الإعتماد على الطرق والنماذج العلمية للتحليل الإئتماني (خاصةالحديثة)، بحيث أكد أفراد العينة أن الجهاز البنكي الجزائري يفتقر إلى الدورات التكوينية المتعلقة بالأساليب الحديثة لعملية التحليل الإئتماني، في حين توجد فقط تلك الدورات ذات العلاقة بالأساليب التقليدية للتحليل الإئتماني.

كما أن مشكلة عدم تقديم معلومات و بيانات صحيحة عن المقترض والمشروع قد بلغت 31% من مشكلة التعثر الإئتماني في البنوك التجارية الجزائرية، وأرجع أفراد عينة الدراسة ذلك إلى أن العميل طالب الإئتمان يتعمد إعطاء معلومات غير صحيحة عن مشروعه بهدف الحصول على الإئتمان.

يبين الجدول أن ما نسبته 29% من مشاكل التعثر تكون بسبب حدوث خطأ في تقدير الضمان المقدم لقيمة الإئتمان الممنوح، بحيث يؤدي ذلك إلى تحمل البنك لنوعين من خسائر التعثر، الأول هو تقدير قيمة ضمانات المقترض بقيمة أقل من قيمتها الأصلية (القيمة العادلة للأصل في السوق) وبهذا تحدث مشكلة

في إسترجاع قيمة دين المقترض بسبب انخفاض قيمة الضمان عن قيمة القرض المقدم بعد عملية تسييله أما الثاني فهو عدم إسترجاع قيمة الدين في حد ذاته.

أما 27% من ظاهرة التعثر كانت بسبب وجود ضعف وقصور في السياسة الإئتمانية لدى البنك، وأرجع أفراد عينة الدراسة ذلك إلى غلبة العوامل السياسية وطبيعة نظام الحكم السائد في الجزائر على السياسة الإئتمانية المنتهجة في البنوك.

بالنسبة لمشكلة عدم قيام البنك بعملية التحليل الإئتماني بشكل سليم قبل منح الإئتمان فقد بلغت نسبته 25%، يمكن إرجاع ذلك لضعف نظام العمل والرقابة الداخلية لبعض البنوك.

الجدول رقم (05): الأسباب التعثر الإئتماني في البنوك التجارية محل الدراسة

أسباب تعثر الإئتمان البنكي	التكرارت	النسبة %
وجود ضعف وقصور في السياسة الإئتمانية لدى البنك	18	%27
عدم قيام البنك بالتحليل الإئتماني بشكل سليم	17	%25
عدم وجود متابعة سليمة للعملية الإئتمانية	28	%41
حدوث خطأ في تقدير الضمان المقدم لقيمة الإئتمان الممنوح	20	%29
عدم تقديم معلومات وبيانات صحيحة عن المقترض و المشروع	21	%31
عدم الإعتماد على الطرق النماذج العلمية للتحليل الإئتماني (خاصة الحديثة)	24	%35

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات SPSS

2.2. تحليل أسباب حدوث إشكالية التعثر الإئتماني في البنوك التجارية: يظهر لنا من خلال نتائج الجدول رقم (06) أن البنوك التي شملتها في الدراسة تعتمد على إجراء إعادة جدولة مبلغ الإئتمان للعميل المتعثر بنسبة 91% كأول إجراء وهذا لاعتبارها الوسيلة الأكثر فعالية في البنوك بحيث يتم ذلك من خلال عمل مفاوضات مع العميل المتعثر تسمح له بتسديد الدين المتبقي خلال مدة معينة مما يؤدي لإستمرار العملية الإئتمانية وهذا ما يعرف بأسلوب تعويم

العميل. كما تتبع البنوك أسلوب إلغاء نسبة من قيمة الإئتمان المتعثر 16% وحسب المستجوبين يعود هذا إلى بعض القرارات السياسية.

نلاحظ أن البنوك التجارية في الجزائر تعتمد بنسبة قدرها 11% على التشارك مع العميل في تسيير مؤسسته كطريقة لمساعدة العميل المتعثر، بحيث يكون ذلك بتقديم النصائح وتوجيه العميل من أجل الوصول لنجاح المشروع من جهة وكيفية تسديد دفعات أقساط الإئتمان وفوائده الممنوح من جهة أخرى.

الجدول رقم (06): الأسباب التعثر الإئتماني في البنوك التجارية محل الدراسة

الإجراء	التكرارت	النسبة %
إعادة جدولة مبلغ الإئتمان	61	%91
إلغاء نسبة من قيمة الإئتمان المتعثر	11	%16
التشارك مع العميل في تسيير مؤسسته	08	%11

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات SPSS

3. تحليل الأسئلة المتعلقة أسئلة تتعلق بواقع تطبيق الأساليب التقليدية والحديثة في عملية التحليل الإئتماني من أجل تجنب التعثر الإئتماني

1.3. تحليل الأسئلة المتعلقة بالأساليب العلمية في التحليل الإئتماني : يتضح من الجدول رقم (07) أن البنوك التجارية العاملة في الجزائر تعتمد بدرجة عالية على عملية التحليل المالي لغرض الإئتمان بنسبة 80.80%، وذلك باعتباره القاعدة المبدئية الأساسية في تقييم الجدارة الإئتمانية للعميل طالب الإئتمان.كما تعتمد البنوك محل الدراسة على العناصر الخمسة في منح ودراسة خطر الإئتمان 5cs 79.30% ويرجع ذلك لأهمية مكونات هذا المنهج فهو يعتمد على أهم النقاط التي تحدد درجة خطر الإئتمان واحتمالية تعثره، كذلك بالنسبة لطريقة 5ps 76% وLAAP 38.9%. كما تعتمد البنوك على طريقة التجربة السابقة بنسبة 73.30%، فعنصر السلوك الإئتماني للعميل اتجاه بنوك أخرى(سبق للعميل وأن استفاد من الإئتمان على مستواها) يعتبر

عنصرا مهما لتحديد مدى جدية العميل في التعامل مع العملية الإئتمانية وبالتالي تدنية عنصر المخاطرة، والتحكم أكثر في تجنب تعثره.

الجدول رقم (07): الأسباب التعثر الإئتماني في البنوك التجارية محل الدراسة

العنصـــــــــــــــــر	التكرارات المطلقة	النسبة %
أسلوب التحليل المالي (مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية)	59	%80.80
أسلوب 5Ps (الشخص، المنتج، الدفع، الحماية، المقابلة)	54	%76
أسلوب 5Cs (الشخصية، المقدرة، رأس المال،الظروف المحيطة، الضمان)	57	%79.30
أسلوب LAAP (السيولة، النشاط، الربحية، التوقع)	25	%38.90
أسلوب التجربة السابقة (التاريخ الإفتراضي للمقترض، الأداء الإئتماني للمقترض)	51	%73.30
أسلوب PRISM (التصور، القدرة على السداد، الغاية من الإئتمان، الضمانات، الإدارة)	60	%81

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات SPSS

2.3. الأسئلة المتعلقة بالنماذج الإحصائية للتحليل الإئتماني الخاصة بالتنبؤ بإشكالية التعثر الإئتماني في البنوك: نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن البنوك العاملة في الجزائر لا تستخدم كل النماذج الإحصائية في عملية التحليل الإئتماني والتنبؤ بالتعثر الإئتماني، خصوصا في البنوك العمومية فكل من النسب 4.90% لإستخدام طريقة الإنحدار اللوجستي و6.93% لطريقة رجال القرض، 5.63% لطريقة نقاط المخاطرة، 7.60% لطريقة التنقيط المالي و40.90% لطريقة الأنظمة الخبيرة، 5.63% لطريقة الشبكات العصبية الإصطناعية لم تسجل إلا عند المهنيين في البنوك الخاصة يتعلق الأمر بكل من (Natixis Banque لولاية سطيف، BNP Paribas لولاية سطيف وبرج بوعريريج،

ALBARAKA BANK ولاية سطيف). يمكن تفسيير هذا التدني في إستخدام النماذج الحديثة إلى عدم عصرنة الجهاز البنكي الجزائري والتطورات الحاصلة في مجال تسيير المخاطر البنكية، وهذا ما يفسر وقوع حالات كثيرة من حالات التعثر البنكي وحالات العجز عن السداد خصوصا تلك القروض الممنوحة في إطار دعم وتشغيل الشباب (ANSEJ,CNAC,ANGEM)، وبعض الأنشطة الفلاحية أيظا، كما سجل استخدام البنوك محل الدراسة لنموذج القرض التنقيطي (التحليل التمييزي) نسبة مرتفعة بلغت 81%.

الجدول رقم (08): درجة استخدام النماذج الإحصائية للتحليل الإئتماني الخاصة بالتنبؤ بإشكالية التعثر الإئتماني في البنوك

العنصـــــــــــــــر	التكرارات المطلقة	النسبة %
نموذج تحليل الإنحدار اللوجستي	2	%4.90
نموذج القرض التنقيطي (التحليل التمييزي)	60	%81
نموذج رجال القرض	4	%6.93
نموذج نقاط المخاطرة	3	%5.63
نموذج التنقيط المالي	5	%7.60
نماذج الأنظمة الخبيرة	2	%4.90
نموذج الشبكات العصبية الإصطناعية	3	%5.63

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات SPSS

4. تحليل السؤال المتعلق بقيام المديرات الجهوية والعامة بتنظيم دورات تكوينية لوكالاتها البنكية وذلك فيما يتعلق بالطرق الحديثة في تحليل الإئتمان وكيفية تجنب تعثر الإئتمان: أكدت نتائج الجدول رقم (09) أن المديريات العامة والجهوية للوكالات البنكية العامة لا تقوم بدورات تكوينية للطرق الحديثة في تحليل الإئتمان وكيفية تجنب تعثر الإئتمان بنسبة 86.56%، في حين أن البنوك الخاصة 13.44% تقوم بتلك الدورات بشكل دوري ومتوافق مع التطورات الحديثة للعمل البنكي(حسب آراء كل المهنيين في قطاع البنوك الخاص). ومن أجل معرفة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في الإجابة الأكثر

تكرارا من عدمه تم إستعمال إختبار مربع كاي Khi-deux الخاص بجودة التوفيق، بحيث تم وضع الفرضيتين الآتيتين:

- ✓ H_0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية للقيمة الأكثر تكرار (القيام بدورات تكوينية).
- ✓ H_1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية للقيمة الأكثر تكرار (عدم القيام بدورات تكوينية).

كما يتبين لنا من خلال نتائج الإختبار في الجدول أن قيمة معنوية الإختبار sig قد بلغة القيمة الصفر وهي قيمة أقل تماما من مستوى الدلالة الإحصائية والمقدرة بـ0.05 وهذا يعني وجود فروقات ذات مدلول إحصائي عند القيمة الأكثر تكرارا، وعليه يتم رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 ,وهذا يؤكد فعلا صحة التكرارات المطلقة والنسبية المتحصل عليها من نتائج السؤال الأخير في الإستبيان.

الجدول رقم (09): تنظيم المديريات العامة والجهوية لدورات تكوينية خاصة بالطرق الحديثة في تحليل الإئتمان وكيفية تجنب تعثر الإئتمان

الإجابة	التكرارات المطلقة	النسب المئوية	Khi-deux	درجة الحرية	Sig
نعم	9	%.13.44	50.14	1	0.00
لا	58	%86.56			
المجموع	67	%100	-		

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات SPSS

ثالثا: مناقشة فرضية الدراسة

✓ H_0: لا يعتمد قرار منح الإئتمان على استخدام البنك أساليب التحليل الإئتماني التي تسبق عملية منح الإئتمان الأمر الذي يقلل من احتمالات حدوث إشكالية التعثر الإئتماني.

✓H_1: يعتمد قرار منح الإئتمان على استخدام البنك أساليب التحليل الإئتماني التي تسبق عملية منح الإئتمان الأمر الذي يقلل من احتمالات حدوث إشكالية التعثر الإئتماني.

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة معنوية الإختبار sig بلغت 0.00 و هي قيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 (يعتمد قرار منح الإئتمان على استخدام البنك أساليب التحليل الإئتماني التي تسبق عملية منح الإئتمان الأمر الذي يقلل من احتمالات حدوث إشكالية التعثر الإئتماني) و نرفض فرضية العدم H_0 (لا يعتمد قرار منح الإئتمان على استخدام البنك أساليب التحليل الإئتماني التي تسبق عملية منح الإئتمان الأمر الذي يقلل من احتمالات حدوث إشكالية التعثر الإئتماني. و هذا عند قيمة إختبار t قدره 1.09 و درجة حرية تساوي 65 و منه نستنتج أن القرارات الإئتمانية في البنوك التي شملتها الدراسة تكون مدعمة بالقيام بعملية التحليل الإئتماني الأمر الذي يقلل من احتمالات حدوث إشكالية التعثر الإئتماني، وهذا ما تأكده أيظا قيمة التكرارات النسبية والمطلقة، وبالتالي عدم ثبوت فرضية الدراسة.

الجدول رقم (10): النتائج المستخدمة في تحليل فرضية الدراسة

الفرضية الأولى	t-test	درجة الحرية	قيمة sig
لا يعتمد قرار منح الإئتمان على استخدام البنك أساليب التحليل الإئتماني التي تسبق عملية منح الإئتمان الأمر الذي يقلل من احتمالات حدوث إشكالية التعثر الإئتماني.	1.09	65	0.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على نتائج spss

خاتمة:

لا تستطيع البنوك في أي حال من الأحوال إلغاء عنصر المخاطرة في عملياتها الإئتمانية، غير أنها تعمل على التقليل من احتمالات عدم استرجاع مبلغ الإئتمان الممنوح للعملاء، وذلك كوسيلة لتفادي الوقوع في مشكلة التعثر

الإئتماني، حيث تعمل البنوك باستمرار على تطوير أدوات التحليل الإئتماني التقليدية بأدوات أخرى مستحدثة أثبتت فعاليتها في الكشف المبكر عن حالات التعثر والتنبؤ بها.

نتائج الدراسة :

1. تحدث إشكالية التعثر الإئتماني نتيجة عناصر تتعلق بكل من البنك مانح الإئتمان، العميل (المؤسسة) المقترض والظروف المحيطة بكل من البنك والعميل.
2. تعتمد البنوك العمومية العاملة في الجزائر على عملية التحليل الإئتماني التقليدي بدرجة عالية وهذا من أجل تدنية مخاطر الإئتمان وتخفيض الخسائر التي قد تتحملها من تعثر إئتمانها البنكي، على عكس البنوك الخاصة المعتمدة على التحليل الإئتماني بالأساليب التقليدية والمستحدثة.
3. تستمر المنظومة البنكية في الجزائر خاصة تلك البنوك المحسوبة على القطاع العام من عدم عصرنة خلية إدارة المخاطر، وكذلك عدم تحديث وسائلها فيما يتعلق بتلك النماذج والأساليب العلمية المتعلقة بالتنبؤ بالتعثر الإئتماني وتفادي الوقوع في حالاته.

توصيات الدراسة:

1. ضرورة الإتصال المستمر بين البنك والعميل(المؤسسة) المقترض، و هذا من أجل الوصول لحلول لأوجه القصور التي قد يواجهها وتقديم التوصيات اللازمة له من جهة، و من جهة أخرى إتخاد البنك للتدابير الازمة لجنب حالات التعثر قبل وقوعه.
2. تنمية الموارد البشرية للبنوك التجارية في الجزائر (خاصة العمومية)، في مجال أدوات التحليل الإئتماني وبالخصوص في أساليبه المستحدثة.

الهوامش:

[1] - محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره**، دار الفكر، ط1، عمان، الأردن، 2013، ص 218.

[2] - Dan Chelly, Stéphane Sébéloué, **Les métiers du risque et du contrôle dans la banque**, Optimind Winter, Paris, France, 2014, p18.

[3] - حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2014، ص- ص 53- 54. نقلا عن:

- Atoine Sardi , Henri Jacob, **Management des risques bancaires**, Afges, Paris , 2001, p-p, 19-20.

[4] - مهند حنا نقولا عيسى، **إدارة مخاطر المحافظ الإئتمانية**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص 92.

[5]- Tony Van Gestel, Bart Baesens, **Credit risk management**, Oxford University Press, First published, United Kingdom,2009, p-p, 25-26.

[6] - خالد بن عمر، **دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الإئتمان لدى البنوك التجارية- دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، الجزائر،2011، ص 114.

[7]- Ken Brown, Peter Moles, **Credit risk management**, Edinburgh Business School, Heriot Watt University, Edinburgh, United Kingdom, 2014, p 3.

[8] - شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص- ص 94- 95.

[9] - خالد بن عمر، **مرجع سابق**، ص 32.

[10] - **المرجع نفسه**، ص- ص 33- 34.

[11] - عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 22.

[12] - زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الإئتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، ص- ص 335- 336.

[13] - كمال أحمد يوسف محمد، **التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلاج**، مجلة كلية الإقتصاد العلمية، العدد 3، جامعة النيلين، السودان، 2013، ص 90.

[14] - مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2004 ، الجزائر، ص.ص 31- 33.

[15] - شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 121.

[16] - محمد داود عثمان، **مرجع سابق**، ص 265.

[17] - محمد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني- الأساليب والأدوات والإستخدامات العلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن، 2006، ص 34.

[18] - عدنان تايه النعيمي، **إدارة الإئتمان- منظور شمولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان ، الأردن، 2010، ص 219.

[19] - **المرجع نفسه**، ص- ص 219- 220.

[20] - مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص- ص 316- 317.

[21] - محمد مطر، **مرجع سابق**، ص.ص 36- 39.

[22] - ناصر سليمان، **التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص64.

[23] - خالد بن عمر، **مرجع سابق**، ص 163.

[24] - حسن سمير عشيش، ظافر الكبيسي، **التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص.ص 44- 46.

[25] - مبارك لسلوس، **مرجع سابق**، ص46.

[26] - حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2008، ص- ص 286- 287.

[27] - معهد الدراسات المصرفية، **القروض المصرفية ومعايير منحها**، إضاءات، نشرة توعوية لمعهد الدراسات المصرفية بدولة الكويت، العدد 11، جوان 2011، ص 4.

[28] - زياد رمضان، مرجع سابق، ص- ص 226- 227. بتصرف.

[29] - شريف مصباح أبوكرش، **إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي**، المؤتمر العلمي الأول حول الإستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، يومي 8- 9 ماي، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005، ص 14. بتصرف.

[30] - محمد مطر، **مرجع سابق**، ص 366.

[31] - خالد بن عمر، **مرجع سابق**، ص.ص 187- 189.

[32] - سهيلة حمود عبد الله الفرهود، **استخدام الانحدار اللوجستي لدراسة العوامل المؤثرة على أداء الأسهم (دراسة تطبيقية على السوق الكويت للأوراق المالية)**، مجلة جامعة الأزهر(العلوم الطبيعية)، غزة، فلسطين، ص55، 2014.

[33] - خالد بن عمر، صباح شنايت، **تقنية التنقيط كأداة تسيير بنكية حديثة ودورها في الوقاية من أزمات القروض المتعثرة**، الملتقى العلمي الدولي حول أدوات التسيير الحديثة في منظمات الأعمال ودورها في الوقاية من الأزمات، يومي 04و05 ماي، جامعة البليدة، ص 603.

[34] - Raymond Théoret, **Traité de gestion Bancaire**, Presses de l'université du Québec, Canada, 1999, p 251.

[35] خالد بن عمر، **مرجع سابق**، ص 183، نقلا عن :

- خالد أمين عبد الله، قياس المخاطر الإئتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2002، ص 111.

[36] - سليم بن يوسف، **أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية**، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة، يومي 16و 17 أفريل، الأردن، 2007، ص9.

[37] - محمد عبادي، **تقدير مخاطرة القرض باستخدام القرض التنقيطي والشبكات العصبية الإصطناعية كأدوات مساعدة في إتخاذ القرار في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2004، ص64.

[38] - **المرجع نفسه**، ص83.

[39] - بوداح عبد الجليل، استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 249.

[40] - سليم بن يوسف، **مرجع سابق**، ص- ص 12- 13.

الملاحـــــــــــــق:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية

السنة الثالثة دكتوراه - تخصص بنوك

استمارة استبيانيه موجهة لإعداد مقال علمي تحت عنوان :

دور أدوات التحليل الإئتماني في تجنب إشكالية التعثر الإئتماني في البنوك - دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر

من إعداد الطالب: فخاري فاروق **تحت إشراف : أ.د سعيدي يحيى**

السيد المحترم...

تحية طيبة...و بعد....

يأتي هذا الإستبيان في إطار إعداد مقال علمي يدخل ضمن متطلبات مناقشة أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: بنوك، لذلك نرجو منكم المساهمة في هذه الدراسة بالإجابة على أسئلة الإستبيان. علما أن البيانات التي ستدلون بها ستحضى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي.

الرجاء وضع إشارة (X) في الخانة المناسبة

أولا: البيانات الشخصية

الشهادة :.....

الوظيفة: مدير نائب مدير موظف في مصلحة الإئتمان رئيس مصلحة الإئتمان

الخبرة المهنية (عدد السنوات):.....

ثانيا: أسئلة تتعلق بأسباب حدوث إشكالية التعثر الإئتماني في البنوك التجارية وكيفية تسييرها

1. **حسب رأيكم ماهي الأسباب التي تؤدي لحدوث إشكالية التعثر الإئتماني في البنوك التجارية ؟**

. وجود ضعف وقصور في السياسة الإئتمانية لدى البنك.

. عدم قيام البنك بعملية التحليل الإئتماني بشكل سليم قبل منح الإئتمان.

. عدم وجود متابعة سليمة للعملية الإئتمانية.

. حدوث خطأ في تقدير الضمان المقدم لقيمة الإئتمان الممنوح

. عدم تقديم معلومات وبيانات صحيحة عن المقترض والمشروع.

. عدم الإعتماد على الطرق والنماذج العلمية للتحليل الإئتماني (خاصة الحديثة)

2. **إذا كان العميل (المؤسسة) المتعثر يرغب في السداد، ماهي الطرق التي يتم إتباعها لمساعدته في ذلك:**

.إعادة جدولة مبلغ الإئتمان.

. إلغاء نسبة من قيمة الإئتمان المتعثر. ☐

. التشارك مع العميل في تسيير مؤسسته. ☐

ثالثا: أسئلة تتعلق بواقع تطبيق الأساليب التقليدية والحديثة في عملية التحليل الإئتماني من أجل تجنب التعثر الإئتماني

1- ما مدى إعتمادكم على العناصر الآتية في عملية التحليل الإئتماني :

1- 1 الأساليب العلمية للتحليل الإئتماني في البنوك :

. أساليب التحليل المالي التقليدي (مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية...). ☐

. أسلوب 5PS (الشخص، المنتج، الدفع،الحماية،المقابلة). ☐

. أسلوب 5CS (الشخصية، المقدرة، رأس المال، الظروف المحيطة، الضمان). ☐

. أسلوب LAAP (السيولة، النشاط، الربحية، التوقع). ☐

. أسلوب التجربة السابقة (التاريخ الإفتراضي للمقترض، الأداء الإئتماني للمقترض). ☐

. أسلوب PRISM (التصور، القدرة على السداد، الغاية من الإئتمان، الضمانات، الإدارة). ☐

1- 2 الأسئلة المتعلقة بالنماذج الإحصائية للتحليل الإئتماني الخاصة بالتنبؤ بإشكالية التعثر الإئتماني في البنوك:

. نموذج القرض التنقيطي (التحليل التمييزي). ☐

. نموذج رجال القرض. ☐

. نموذج نقاط المخاطرة. ☐

. نموذج التنقيط المالي ☐

. نموذج التحليل اللوجستي ☐

. نموذج الشبكات العصبية الإصطناعية. ☐

. نماذج الأنظمة الخبيرة. ☐

2- هل تقوم المديرات الجهوية والعامة بتنظيم دورات تكوينية لوكالاتها البنكية وذلك فيما يتعلق بالطرق الحديثة في تحليل الإئتمان وكيفية تجنب تعثر الإئتمان ؟

. نعم ☐ . لا ☐

شكرا لتعاونكم.